

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الثلاثاء، 06 فبراير 2024

أخبار الطاقة



استبعاد مخاطر تعطل إمدادات البحر الأحمر يبقّي الخام دون 80 دولاراً للبرميل الجيلب الصناعية - إبراهيم الغامدي الرياض

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين، متعافية من انخفاضات حادة الأسبوع الماضي، بعد أن تعهدت واشنطن بشن المزيد من الضربات على الجماعات المدعومة من إيران في الشرق الأوسط وفي الوقت الذي ضربت فيه طائرات مسيرة أوكرانية أكبر مصفاة في جنوب روسيا.

وبحلول الساعة 0709 بتوقيت غرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 26 سنتا، بما يعادل 0.3 بالمئة، إلى 77.59 دولارا للبرميل، في حين بلغت العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 72.41 دولارا للبرميل، مرتفعة 13 سنتا، أو 0.2 بالمئة.

وأهى الخامان القياسيان الأسبوع الماضي منخفضين نحو 7%. ونزل المؤشر اثنين بالمئة يوم الجمعة بعد أن أشارت بيانات الوظائف الأميركية التي جاءت أقوى من المتوقع إلى أن تخفيضات أسعار الفائدة قد تكون أبعد من المتوقع، وبفعل التقدم في مفاوضات وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس.

وقال محللو مجموعة آي إن جي المالية، في مذكرة «أدت آمال التوصل إلى وقف لإطلاق النار بين إسرائيل وحماس، إلى بعض هذا الضعف». «لكن في الوقت الحالي لا يبدو أن وقف إطلاق النار وشيك».

وظل المستثمرون حذرين من أي تصعيد في الصراع في الشرق الأوسط، بعد أن أشارت الولايات المتحدة إلى مزيد من الضربات على الجماعات المدعومة من إيران في الشرق الأوسط ردًا على هجوم مميت على القوات الأميركية في الأردن.

وواصلت الولايات المتحدة أيضًا حملتها ضد الحوثيين في اليمن، حيث شنت 36 ضربة يوم السبت ضد الجماعات التي أدت هجماتها على سفن الشحن إلى تعطيل طرق تجارة النفط العالمية، على الرغم من أن الإمدادات لم تتأثر إلى حد كبير. وقال في مذكرة للعملاء يوم الاثنين «من المرجح أن تستجيب أسواق النفط من خلال الاستمرار في استبعاد مخاطر تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط»، مضيفًا أن ذلك سيبقى على الأرجح العقود الآجلة لخام برنت دون 80 دولارا للبرميل.

وتستهدف ميزانية إيران مبيعات نفطية قدرها 1.35 مليون برميل يوميا للعام الإيراني الذي يبدأ في مارس 2024، أي نحو 1.3% من الإمدادات العالمية البالغة 103.5 مليون برميل يوميا التي توقعتها وكالة الطاقة الدولية.

وفي روسيا، قصفت طائرتان بدون طيار أوكرانيتان أكبر مصفاة لتكرير النفط في جنوب البلاد يوم السبت، حسبما

قال مصدر في كييف، في أحدث حلقة في سلسلة من الهجمات طويلة المدى على منشآت النفط الروسية مما أدى إلى خفض صادرات روسيا من الناftا، وهي مادة خام لإنتاج البتروكيميايات. وقالت شركة لوك أويل، التي تمتلك مصفاة فولجوجراد البالغة طاقتها 300 ألف برميل يوميا، في وقت لاحق إن المصفاة تعمل كالمعتاد.

وفي الولايات المتحدة، تم استئناف الطاقة في مصفاة نفط بريتش بتروليوم، التي تبلغ طاقتها 435 ألف برميل يوميا في وايتينج بولاية إنديانا، بحلول منتصف نهار الجمعة، لكن المصادر قالت إن الشركة لم تحدد بعد موعدًا لاستئناف تشغيل المصفاة.

وقال محللو النفط لدى انفيستنتق دوت كوم، ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، بعد أن تكبدت خسائر حادة من الأسبوع السابق وسط تلاشي الآمال في تخفيض مبكر لأسعار الفائدة في الولايات المتحدة، في حين ظل التركيز على أي حديث عن وقف إطلاق النار في الحرب بين إسرائيل وحماس.

وأدت الشائعات عن وقف محتمل لإطلاق النار في الحرب إلى انخفاض أسعار النفط خلال الأسبوع الماضي، بالنظر إلى أن الانقطاعات المحتملة للإمدادات، الناجمة عن الصراع، كانت نقطة دعم رئيسية لأسعار النفط الخام.

وتعرضت أسعار النفط لضغوط بسبب قوة الدولار الذي ارتفع يوم الاثنين بعد ارتداد قوي يوم الجمعة. وأظهرت بيانات الوظائف غير الزراعية أن سوق العمل الأميركي كان أكثر سخونة من المتوقع، وهو ما يمنح بنك الاحتياطي الفيدرالي مساحة أكبر للحفاظ على أسعار الفائدة أعلى لفترة أطول.

وإضافة إلى هذه الفكرة، كرر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول، في مقابلة مع شبكة سي بي إس، رسالته بأن البنك المركزي لن يخفض أسعار الفائدة على المدى القريب. وقال باول إن بنك الاحتياطي الفيدرالي سيسعى للحصول على إشارات أوضح لتخفيف التضخم وتهدئة سوق العمل قبل تفكيك السياسة، على الرغم من أن صناع السياسات سيخفضون أسعار الفائدة في نهاية المطاف هذا العام.

وفي مكان آخر، أظهر مسح خاص من الصين أن نشاط قطاع الخدمات نما بأقل من المتوقع في يناير. وأثارت القراءة، التي تأتي بعد بيانات رسمية ضعيفة لمؤشر مديري المشتريات الأسبوع الماضي، مزيدا من المخاوف بشأن تباطؤ التعافي الاقتصادي في أكبر مستورد للنفط في العالم.

واستهدفت روسيا وأوكرانيا البنية التحتية للطاقة في كل منهما في ضربات تهدف إلى تعطيل خطوط الإمداد والخدمات اللوجستية وإحباط معنويات كل منهما في سعيهما للحصول على الأفضلية في حرب مستمرة منذ عامين تقريبا ولا تظهر أي علامة على نهايتها.

وقالت صحيفة كومسومولسكيا برافدا نقلا عن خدمات الطوارئ إن حريقا اندلع في مصفاة ريبازان لتكرير النفط، ثالث أكبر مصفاة في روسيا، يوم 19 يناير، واضطرت شركة الطاقة الروسية العملاقة، نوفاتيك، في 21 يناير إلى تعليق بعض العمليات في محطة تصدير الوقود الضخمة على بحر البلطيق في أوست لوجا وكذلك «العمليات التكنولوجية» في مجمع

قريب لإنتاج الوقود بسبب حريق بدأ بسبب ما قالت وسائل الإعلام الأوكرانية إنه هجوم بطائرة بدون طيار.

من المرجح أن تخفض روسيا صادراتها من الناftا بنحو 127.500 إلى 136.000 برميل يوميًا، أو نحو ثلث إجمالي صادراتها، بعد أن عطلت الحرائق العمليات في مصافي التكرير على بحر البلطيق والبحر الأسود، وفقًا للتجار وبيانات تتبع السفن.



صادرات النفط الشرق أوسطية لآسيا لم تتأثر باضطرابات البحر الأحمر الجيلب الصناعية - إبراهيم الغامدي الرياض

كانت الجولة الأخيرة من تخفيضات أسعار البيع الرسمية في الشرق الأوسط حتمية، ولا يزال الخام العربي الخفيف من شركة أرامكو السعودية هو أرخص خام لأي مشتر أميري، حيث تم تقييمه بعلاوة قدرها 5.15 دولارات للبرميل فوق مؤشر أرجوس للخام الحامض. فيما خفض العراق الأسعار في جميع القارات بنفس الطريقة التي فعلت بها أرامكو السعودية.

وقد تم دفع الخدمات اللوجستية إلى مقدمة تجارة النفط مع استمرار هجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار في تعطيل الملاحة عبر البحر الأحمر وقناة السويس. وتستمر قائمة الشركات التي تتجنب مضيق باب المندب والبحر الأحمر في التوسع مع مرور كل يوم، بدءاً من شركات النفط الكبرى مثل بريتش بتروليوم، وشل، وصولاً إلى مصافي التكرير الآسيوية مثل شركة أدنوك الإماراتية أو شركة ريلينس الهندية.

وتوقعت شركات التكرير الآسيوية تخفيضات كبيرة في أسعار خامات أرامكو السعودية، لكن التخفيض النهائي للسعر الذي قامت به شركة النفط الوطنية السعودية هو الأكثر طموحاً بين جميع المشترين. وقد بلغ التغيير من شهر لآخر في هامش أسعار النقد إلى العقود الآجلة في دبي 1.40 دولار للبرميل، مع انتهاء العقود الآجلة في الشرق الأوسط في ديسمبر في حالة كونتانغو، وبالتالي فإن خفض الأسعار كان أمراً لا مفر منه.

ومع ذلك، خفضت أرامكو السعودية جميع أسعار صيغة التحميل لشهر فبراير إلى آسيا بمقدار 2 دولار للبرميل، ليصل سعر البيع الرسمي للنفط العربي الخفيف في القارة الآسيوية إلى أدنى مستوى منذ نوفمبر 2021، عند 1.50 دولار للبرميل فوق متوسط عمان-دبي.

ولأن خفض الأسعار كان موحداً، فإن الفوارق الضيقة نسبياً بين كل درجة ودرجة ظلت قائمة، وهناك أقل من دولارين للبرميل يفصل بين العربي الخفيف والعربي الثقيل. وعلى الرغم من المراجعة الهبوطية الضخمة، ومع تقارير السوق التي تشير إلى أن ترشيحات التحميل الشهر المقبل لم تتغير كثيراً عن 1.35 مليون برميل يومياً التي شوهدت في يناير. ولعل المحادثات الجارية بشأن السماح لشركة رونغ شنغ الصينية بشراء حصة 50% في مصفاة سعودية هي إحدى الخطوات الأكثر إبداعاً لتعميق العلاقات السعودية الصينية.

ووسعت أرامكو السعودية تخفيضاتها غير المتوقعة إلى قارات أخرى أيضاً. وبالنسبة للمشتريين الأوروبيين، انخفضت الأسعار المعادلة لشهر فبراير بمقدار 1.50 دولار للبرميل مقارنة بشهر يناير، وكان الاستثناء الوحيد الملحوظ هو الخام

العربي الخفيف. وتم تخفيض سعر الخام العربي الخفيف في شمال غرب أوروبا بنفس 2 دولار للبرميل مثل أسعار البيع الرسمية الآسيوية، حيث انخفض إلى مجرد 0.90 دولار أمريكي للبرميل علاوة على خام برنت في بورصة إنتركونتيننتال.

في حين أن نفس الدرجة بالنسبة لمصافي البحر الأبيض المتوسط تبدو أفضل عند 0.40 دولار أمريكي للبرميل فوق خام برنت، حيث أن شركة أرامكو السعودية قامت بإفراغ مخزوناتها في الداخل ونقل النفط مسبقًا إلى سيدي كرير تحسبًا لارتفاع الطلب.

وكسرًا لتقليد إبقاء الأسعار الأميركية عند أعلى مستوى ممكن، قامت أرامكو السعودية أيضًا بتخفيف استراتيجية التسعير الخاصة بها تجاه المشترين القدامى في ساحل الخليج، وخفضت أسعار التركيبة بنفس 2 دولار للبرميل. ولا يزال الخام العربي الخفيف هو أرخص خام لأي مشتر أمريكي، حيث تم تقييمه بعلاوة قدرها 5.15 دولار للبرميل فوق مؤشر أرجوس للخام الحامض، مما يشير إلى أن أرامكو تفضل رؤيتها تحظى بقوة أكبر في الولايات المتحدة. وبشكل عام، أصدرت أرامكو السعودية بيانًا جريئًا بشأن أخذ التسعير على محمل الجد (مرة أخرى)، وتشير طلبات المشترين الخاصة لمزيد من النفط الخام في الشهر المقبل إلى أن التحول في استراتيجيتهم قد يؤتي ثماره.

واتبعت شركة النفط الوطنية الكويتية خطى أرامكو السعودية، حيث خفضت أسعارها أقل بقليل من نظيرتها السعودية في آسيا، حيث خفضت درجة التصدير الرئيسية للبلاد بمقدار 1.85 دولار للبرميل، وبيعت بعلاوة 0.25 دولار للبرميل إلى عمان/ دبي المتوسط في فبراير. وكانت معظم تغييرات الأسعار لعام 2022 بين العربي المتوسط والكويت على مدار الأشهر، إلا أن الكويت تضع خامها على نحو متزايد باعتباره شراءً ذا قيمة أفضل قليلًا، حيث أصبح الخام الكويتي أرخص بمقدار 0.50 دولار للبرميل من العربي المتوسط.

وبالنسبة لأسعار البيع الرسمية لشركة أدنوك الاماراتية، وبالنظر إلى أن عقود خام مريان الآجلة المتداولة في البورصة تحدد سعر شهر فبراير للخام الإماراتي الرئيسي، مما جعله أقل بنحو 6 دولارات للبرميل عما كان عليه في يناير عند 77.69 دولارًا للبرميل، فإن مهمة شركة النفط الوطنية أدنوك تبدو أسهل من معظم الشركات.

لكن ذلك لم يجعل الأمر أكثر متعة، إذ لم يتمكن مريان من تحقيق سوى انتعاش طفيف مقابل دبي، حيث وصل الفارق الشهري لشهر ديسمبر إلى 0.38 دولار للبرميل، وهو أقل بكثير من حيث ترى الإمارات العربية المتحدة القيمة النسبية لمريان. علاوة على ذلك، دفعت التداولات الفورية في خامات إماراتية أخرى أدنوك إلى خفض أسعار خامي داس وزاكوم العلوي أيضًا، حيث تم تحديدهما كفارق مقابل مريان، حيث شهد النوع الأخير عالي الحموضة انخفاضًا هائلًا بمقدار 0.70 دولار للبرميل على أساس شهري.

ومع اقتراب مصفاة الرويس من الانتهاء من مشروع مرونة الخام الذي سيسمح لتكرير الإمارات العربية المتحدة بالعمل أيضًا على درجات أثقل مثل زاكوم العلوي، فمن المتوقع أن يكون هناك المزيد من مريان في الأسواق اعتبارًا من مارس فصاعدًا حيث رفعت أدنوك توقعاتها بشأن توافر الدرجة. إلى 1.6 مليون برميل يوميًا.

وعلى المستوى الدولي، تواصل أدنوك التوسع خارج أسواق النفط الخام، عازمة على تسوية جميع الخلافات مع شركة

نمساوية لإنشاء شركة بتروكيماويات عملاقة بقيمة 20 مليار دولار من خلال دمج بورياليس وبروج. وفي انقسامات مختلفة، تشترك أدنوك والشركة النمساوية في ملكية شركتي البتروكيماويات، لذلك تتوقع الأسواق عمومًا أن تكونا ناجحتين في مساعيها. وفي الوقت نفسه، نفذت أدنوك أول استثمار لها في إدارة الكربون، حيث اشترت حصة قدرها 10% في شركة ستوريجا البريطانية المتخصصة في احتجاز الكربون وتخزينه، وهي الخطوات الأولى في مسعى الشركة لإزالة الكربون الذي تبلغ قيمته 15 مليار دولار والذي من المرجح أن يؤدي إلى شراء العديد من التقنيات منخفضة الكربون. الشركات.

وعلى الرغم من أن العراق خفض الأسعار في جميع القارات بنفس الطريقة التي فعلت بها أرامكو السعودية، إلا أن مدى التغييرات كان مختلفًا تمامًا، خاصة في حوض الأطلسي. وبالنسبة لآسيا، كانت تخفيضات الأسعار متطابقة تقريبًا، حيث خفضت شركة سومو خام البصرة المتوسط بمقدار 1.80 دولارًا للبرميل، بحيث أصبح سعرها الآن عند خصم 0.80 دولارًا للبرميل عن عمان/دبي.

وتم تخفيض خام البصرة الثقيل بمقدار 1.90 دولارًا للبرميل، والذي أصبح سعره الآن أقل بـ 3.80 دولارًا للبرميل من متوسط عمان/دبي، وهو أدنى مستوى منذ أبريل 2023. وبعد أرقام الصادرات المتجهة إلى آسيا المرتفعة حقًا في نوفمبر وديسمبر، تشعر الصادرات العراقية بضغط الأحمر. كما أن الاضطرابات البحرية، تجبر سومو على الحفاظ على أسعار التركيبة تنافسية مع بقاء المزيد والمزيد من براميل الشرق الأوسط في المنطقة.

ومع ذلك، فيما يتعلق بالتسعير، لم تخفض سومو الأسعار بشكل كبير كما فعلت أرامكو السعودية، على الرغم من تسعير شحناتها بسعر خام برنت المؤرخ. وانخفض سعر كل من خام البصرة المتوسط والبصرة الثقيل بمقدار 0.80 دولار للبرميل، مما أدى إلى انخفاض الأخير إلى مستوى منخفض يصل إلى 8.15 دولار للبرميل مقارنة بالمعيار اللامادي الأوروبي.

من جهتها، فضلت شركة النفط الحكومية الإيرانية تخفيضات الأسعار الكويتية على استراتيجية التسعير الأكثر حزمًا التي اتبعتها المملكة العربية السعودية، حيث خفضت أسعار الصيغة للشحنات المتجهة إلى آسيا بمقدار 1.85 دولار للبرميل. ونتيجة لذلك، يجب أن يتداول خام إيران الخفيف (على الورق على الأقل) أعلى بمقدار 0.25 دولار للبرميل من العربي الخفيف، وهو أكبر علاوة تتباهى بها إيران منذ عام 2020.

ومع ذلك، في الواقع، تباع إيران شحناتها إلى الصين بموجب آلية تسعير موازية، بخصوصيات لأسعار السوق. ومع ذلك، فإن الخصومات على الشحنات الإيرانية تقلصت مؤخرًا بعد أن جفت الشحنات الفنزويلية قليلًا بالنسبة للمشتريين الصينيين، مع تقييم التسليمات الفورية بخصم 5 دولارات للبرميل مقارنة بعقود برنت الآجلة، بزيادة 10 دولارات تقريبًا للبرميل منذ الصيف.

وفي الوقت نفسه، تتصاعد التوترات حول إيران بعد استولى الحرس الثوري الإيراني على ناقلة كانت تحمل الخام العراقي إلى تركيا. وتمت إعادة تسمية ناقلة النفط الخام «سانت نيكولاس» بعد حادث بحري وقع عام 2023 أدى إلى احتجازها من قبل السلطات الأميركية ونقل شحنة الخام الإيرانية التي كانت على متنها إلى صهاريج تخزين في هيوستن، تكساس. واستولت طهران عليها في منتصف يناير، على الرغم من إعادة تسمية الناقلة من «سويس راجان» إلى «سانت نيكولاس»، مما أدى إلى إنشاء نقطة ممر محتملة أخرى للشحن في مضيق هرمز.



مصافي التكرير تواجه أوقاتا عصيبة مع ارتفاع تكاليف الشحن

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تبدو سوق النفط العالمية متوترة بشكل متزايد مع هجمات المسلحين في البحر الأحمر، وارتفاع أسعار الشحن التي دفعت مصافي التكرير إلى بيع منتجاتها في سوقها المحلية. يأتي ذلك في وقت مالت فيه أسعار النفط الخام إلى استئناف وتيرة المكاسب في مستهل تعاملات أسبوع جديد، وسط مخاوف من نقص المعروض.

وقال لـ«الاقتصادية» روبرت شتيهريبر مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن مخاطر التجارة دعمت مكاسب النفط في بداية الأسبوع، حيث كان تأثير هجمات البحر الأحمر على الأسعار يتركز في ارتفاع تكاليف النقل، ما شجع مصافي التكرير على التوجه محليا.

ولفت شتيهريبر إلى تقارير دولية رصدت قفزة في أسعار ناقلات النفط الخام من الشرق الأوسط إلى شمال غرب أوروبا بنحو النصف منذ منتصف ديسمبر الماضي، بينما ارتفع خام برنت بنحو 6% خلال الفترة نفسها، كما ارتفعت تكلفة تسليم النفط إلى آسيا من الولايات المتحدة بأكثر من دولارين للبرميل على مدى ثلاثة أسابيع في يناير.

وأشار إلى الوقت العصيب الذي تشهده مصافي التكرير، خاصة للمصافي الآسيوية التي تحتاج إلى أن تكون أكثر مرونة. من جانبه، قال ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المختصة، «إن العقود الآجلة للنفط الخام ارتفعت في بداية الأسبوع بعد أن سجلت خسارة أسبوعية بلغت نحو 7%». لافتا إلى أن المخاوف الجيوسياسية لا تزال مرتفعة.

بدوره، ذكر ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، أن أسعار النفط الخام ما زالت تواجه تقلبات مع بقاء بعض الضغوط الهبوطية القوية جراء قوة الدولار في الأسواق العالمية، الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع أسعار النفط الخام، إضافة إلى الاتجاه لخفض الفائدة الأمريكية.

وأضاف أن «بيانات الوظائف الأمريكية القوية تعد أنباء إيجابية بالنسبة إلى الطلب على الطاقة»، موضحا أن مجال الطاقة يواجه أيضا وجود إمدادات وفيرة جدا من البلدان خارج تحالف «أوبك+» لتلبية الطلب العالمي، في الوقت الذي تكافح فيه الاقتصادات الصناعية ضد التضخم ومشكلات سلاسل التوريد خاصة في الصين، وهي المستورد الرئيس للنفط الخام.

وارتفعت أسعار النفط خلال تعاملات يوم الإثنين، حيث صعدت العقود الآجلة لخام برنت ثمانية سنتات إلى 77.41 دولار للبرميل، واستقرت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط عند 72.28 دولار للبرميل.



سُلطان عُمان وأمير الكويت يفتتحان غداً مصفاة «الدقم» بقيمة 9 مليارات دولار الشرق الأوسط

يفتتح السُلطان هيثم بن طارق، سلطان عُمان، وأمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الصباح، الأربعاء، مصفاة «الدقم» الواقعة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، أحدث وكبرى المصافي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتبلغ قيمتها الاستثمارية 9 مليارات دولار، وتُعد أكبر مشروع استثماري بين سلطنة عُمان والكويت، حيث أُقيمت بالشراكة بين مجموعة «أوكيو - المجموعة العالمية للتكاملة للطاقة»، وشركة البترول الكويتية العالمية.

وتشكّل مصفاة «الدقم» إضافة قيمة لسوق الطاقة العالمية من خلال تقديمها منتجات نفطية عالية الجودة وإسهامها في تعزيز القدرات التكريرية لسلطنة عُمان بما يصل إلى نحو 500 ألف برميل يومياً.

وقال قيس بن محمد اليوسف، وزير التجارة والصناعة وترويج الاستثمار العماني، في تصريح صحافي، إن افتتاح مصفاة «الدقم» يعكس الاهتمام بالاستثمار في سلطنة عمان والعمل على جذب المستثمرين لتحقيقاً لمستهدفات «رؤية عُمان 2040» الهادفة إلى تعزيز سياسات التنوع الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

في حين ذكر د.علي بن مسعود السنيدي، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة: «إن مصفاة الدقم مشروع استراتيجي رائد في قطاع الصناعات البترولية بين سلطنة عُمان ودولة الكويت الشقيقة، يرفد الجهود المبذولة لزيادة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية، ويوفر فرصاً استثمارية جديدة للمصانع المتوسطة والمؤسسات الصغيرة في الدقم»، مؤكداً «أهمية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين الشقيقين في إنشاء مصفاة الدقم وموقعها الاستراتيجي القريب من الأسواق الآسيوية والأفريقية التي يعطيها ميزة نسبية».

كما أوضح أن حجم الاستثمارات في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية بلغ نحو 17 مليار ريال عماني (44 مليار دولار) من بينها 4.2 مليار ريال عماني في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (10.9 مليار دولار)، وهو ما يعكس اهتمام الشركات المحلية والعالمية بالاستثمار في سلطنة عُمان والجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات.

مشروع كويتي - عماني

ويعد مشروع مصفاة الدقم إحدى ثمرات العلاقات الوثيقة بين دولة الكويت وسلطنة عمان، إذ يعكس هذا المشروع المشترك النمو المتطرد في العلاقات الثنائية بين البلدين الخليجين، كما يأتي هذا المشروع النفطي الكبير على رأس المشاريع العملاقة المشتركة.

وقال معالي عبد السلام المرشدي، رئيس جهاز الاستثمار العماني، إن مصفاة الدقم في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

تعد أكبر استثمار مشترك بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في قطاع المصافي والبتروكيماويات تُتَوَجَّح العلاقات الثنائية بين البلدين وتجنُّد عمق العلاقات الاقتصادية بينهما، وترتبط المصالح المشتركة بمزيد من الاستثمارات المشتركة.

وعبّر المرشدي عن تطلّعه أن تفتح مصفاة الدقم آفاقاً أوسع أمام المستثمرين للاستثمار في سلطنة عُمان خصوصاً في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي أصبحت تمتلك بنية أساسية متكاملة للاستثمار فضلاً عن دورها كمركز وممكّن صناعي واعد تقام حولها فرص واعدة في صناعات الشق السفلي والبتروكيماويات واللوجيستيات، الأمر الذي يعكس قيمة إضافية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

من جانبه قال الشيخ نواف سعود الصباح، الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية، إن المصفاة تعد نموذجاً مثالياً على تلاقي المصالح الاقتصادية بين البلدين، لا سيما أن دولة الكويت وسلطنة عُمان الشقيقة تمتلكان تاريخاً وإرثاً مشتركاً.

ولفت إلى أن نجاح هذا المشروع الاستراتيجي من شأنه أن يعزز آفاق مستقبل التعاون بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مشروعات تنموية واقتصادية تسهم في استقرار إمدادات الطاقة للعالم، وتوفر ضمانات آمنة، نظراً إلى الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان الذي يسهّل انسيابية تخزين المنتجات النفطية وتصديرها للعالم.

أهم مراكز الطاقة

ومن شأن هذا المشروع الذي كان الطرفان قد وضعوا حجر أساسه في أبريل (نيسان) عام 2018، أن يعمل على تحويل منطقة الدقم إلى أحد أهم مراكز الطاقة في المنطقة، كما سيُسجَعها على القيام بصناعات متعلقة بهذا المجال على المستويين المحلي والعالمي.

وتقدّر مساحة المشروع الذي بلغت تكلفته نحو 8.5 مليار دولار بـ900 هكتار، وهو مشروع مشترك بين مجموعة الطاقة العالمية للتكاملة (أو كيو)، وشركة البترول الكويتية العالمية (كيو 8)، ويتميز بموقعه الاستراتيجي المطلّ على خطوط النقل البحري الرئيسية في بحر العرب وسيكون له مردود إيجابي على المنطقة.

ومع بدء عمليات تشغيل المصفاة، ستبلغ الطاقة التكريرية 230 ألف برميل يومياً من النفط الكويتي الخام، وستعمل على تغطية الاحتياجات اليومية الإقليمية والعالمية من منتجات الطاقة المختلفة، وهي الديزل ووقود الطائرات، بالإضافة إلى (النافثا) وغاز البترول المسال، وتحقيق الاستغلال الأمثل للموقع الجغرافي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

والتزمت مؤسسة البترول الكويتية بتوريد نحو 65 في المائة من احتياجات المصفاة من النفط الخام الكويتي، وذلك بما يتماشى مع رؤية المؤسسة واستراتيجيتها لتوفير منافذ تسويق آمنة للنفط الكويتي.

ويتكون المشروع من ثلاث حزم رئيسية للهندسة هي: التوريد والإنشاء والتشغيل؛ تشمل الحزمة الأولى وحدات التصنيع والمعالجة، فيما تشمل الحزمة الثانية المرافق والخدمات، وتضم الحزمة الثالثة المرافق الخارجية ومنها بناء ميناء لتصدير المنتجات وإنشاء صهاريج لتخزين النفط الخام تقع في منطقة رأس مركز، إلى جانب خط أنابيب بطول 90 كيلومتراً تقريباً

يربط هذه الصهاريج بالمصفاة.

ويعتمد تصميم المصفاة على وحدة التكسير الهيدروجيني ووحدة الفحم البترولي، وهي قادرة على تكرير النفط الكويتي بنسبة 100 في المائة، وتهدف الرؤية المستقبلية للمشروع إلى أن تكون مصفاة الدقم ذات مستوى عالمي باستخدام تكنولوجيا مجرّبة وتقديم منتجات ذات جودة عالية بما يتوافق مع المعايير العالمية للسلامة مع السعي لتحقيق أعلى معايير التشغيل.



أميركا تطمئن المستوردين بشأن إمدادات الغاز المسال اقتصاد الشرق

أكدت الولايات المتحدة لمستوردي الغاز المسال أن قرار إدارة بايدن بتجميد الموافقات الجديدة على منشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال غير مفعّل حالياً، وهو الأمر الذي لن يهدد تدفق إمدادات الطاقة الحيوية.

قال جيفري بيات، مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون موارد الطاقة، خلال مؤتمر صحفي عبر الإنترنت، اليوم الإثنين: «حلفاؤنا الذين يثيرون الأحاديث معي بشأن هذه القضايا سرعان ما يطمئنون عندما تشرح لهم طبيعة هذا الأمر- وهو توقف مؤقت».

وزارة الطاقة الأميركية ذكرت في الشهر الماضي أن الموافقات على التراخيص الجديدة لمنشآت تصدير الغاز الطبيعي المسال في البلاد قد توقفت لحين مراجعة آثارها المحتملة على تغير المناخ والاقتصاد والأمن القومي. إلا أن بيات قال إن شحنات الغاز الطبيعي المسال الأميركية لا تزال في طريقها للتضاعف تقريباً بحلول نهاية العقد بسبب مجموعة من المنشآت المرخصة بالفعل.

ضمان أمن الطاقة

أثارت الخطوة الأميركية مخاوف كبار المستوردين من احتمال تعطل الإمدادات المستقبلية. فقد صرح وزير التجارة الياباني كين سايتو أن بلاده ستتخذ الخطوات اللازمة لضمان أمن الطاقة وسط المخاطر التي تهدد الإنتاج الأميركي في المستقبل.

قال بيات: «لا يوجد سبب للقلق بين حلفائنا، سواء في آسيا، مثل اليابان، أو في أوروبا. سنرى نطاق استمرار التوقف المؤقت بسبب المراجعات المحلية».

من المقرر أن يحيط توبي رايس، الرئيس التنفيذي لشركة «إي كيو تي كورب» (EQT Corp)، أكبر منتج للغاز الطبيعي في الولايات المتحدة، المشرعين علماً خلال جلسة استماع بمجلس النواب يوم الثلاثاء بأن «التلاعب بالسياسة» يجب أن يتوقف، وأنه يجب إلغاء التوقف الاختياري.

قال رايس في شهادته المكتوبة أمام اللجنة الفرعية المعنية بالطاقة والمناخ وأمن الشبكات: «لدينا فرصة لتوفير شريان حياة للعالم، وإظهار كيف يمكن لدول أخرى أن تحذو حذونا في نهاية المطاف».



«أرامكو» و«DHL» تطلقان «أسمو» لتعزيز سلاسل إمداد الطاقة

اقتصاد الشرق

أطلقت «أرامكو السعودية» و«دي إتش إل» شركة «أسمو» بهدف تعزيز كفاءة سلاسل الإمداد للخدمات اللوجستية في قطاعات الطاقة والكيميائيات والصناعة.

المشروع المشترك يأتي بهدف «الوصول إلى حلول مستدامة لمواجهة التحديات الجديدة في مجال سلاسل الإمداد»، وفقاً لما قاله رئيس مجلس إدارة «أسمو» سالم الهريش في بيان.

وستساهم الشركة الجديدة في «تعزيز تعزيز المصالح الاقتصادية لأرامكو السعودية ودي إتش إل» بالإضافة إلى «المساعدة في تسريع النمو عبر القطاع الصناعي في السعودية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتمكين الرؤية الوطنية المنشودة في أن تصبح المملكة مركزاً لوجستياً عالمياً»، بحسب النائب التنفيذي للرئيس للخدمات الفنية في «أرامكو السعودية» وائل الجعفري.

تعمل السعودية على تعزيز مكانتها على خارطة التجارة العالمية مستفيدة من الموقع الجغرافي، تزامناً مع إطلاقها عدة مبادرات تهدف إلى تعزيز القطاع الصناعي لديها.

وفي أكتوبر 2022، أطلق ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية بهدف تعزيز موقع المملكة كمركز رئيسي وحلقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد العالمية.

أهداف المشروع الجديد

المشروع المشترك يهدف إلى «التحرّز من قيود المشتريات والخدمات اللوجستية التقليدية، والاستجابة للتحوّلات المتطورة لسلاسل الإمداد العالمية»، وفقاً للرئيس التنفيذي لشركة «دي إتش إل» لسلسلة الإمداد، أوسكار دي بوك.

وأضاف أن «أسمو» تُعد «أول مركز في المنطقة يوفر خدمات سلسلة الإمداد الشاملة والمتكاملة للشركات في قطاعات الطاقة والكيميائيات والصناعة»، وستعمل على «إعادة تعريف الطريقة التي ستقوم بها الشركات لشراء وتخزين ونقل السلع والخدمات من وإلى داخل المملكة ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سعياً إلى تعزيز الكفاءة وتوفير التكاليف والوفورات الاقتصادية».

كما ستعمل الشركة الجديدة على ربط الموردين بالعملاء من خلال نموذج الوساطة الخاص بها، مما قد يُسهم في تقليل الحاجة إلى الاحتفاظ بالمخزون، إضافة إلى خفض التكاليف وتحقيق وفورات في عمليات الشراء واللوجستيات والمخزون، ما يسمح للعملاء بالتركيز على الأنشطة التجارية الأساسية وتخفيف الأعباء التشغيلية»، وفقاً للبيان.

برزت نقطة ضعف سلاسل الإمداد العالمية خصوصاً بعد كورونا وإغلاق غالبية الدول لحدودها من أجل كبح انتشار الفيروس. ومع إعادة فتح الاقتصادات، ظهرت أزمة سلاسل الإمداد، والتي أدت إلى رفع أسعار معظم السلع، بالإضافة إلى تأخر في التسليم عانت منه غالبية الدول المستوردة.



الصين تشدد قبضتها على الملوئين قبل توسيع سوق الكربون

اقتصاد الشرق

شددت الصين القواعد الخاصة بالشركات الصناعية المسببة للتلوث المشاركة في سوق الكربون المحلية، بما فيها فرض غرامات أكبر على الكيانات التي يتضح أنها تزور بيانات تخفيض الانبعاثات.

اللوائح التي وقعها رئيس مجلس الدولة، لي تشيانغ، أمس وتدخل حيز التنفيذ بداية من مايو المقبل، ستمنح صلاحيات أكبر لوزارة الأيكولوجيا والبيئة بينما تستعد الصين لتوسيع المنظومة، التي تغطي في الوقت الحالي 2200 مرفق تقريباً مسؤول عن حوالي 4.5 مليار طن سنوياً من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

يواجه المشاركون في السوق الذين ثبت أنهم حجبوا أو أخطأوا في الإبلاغ عن بيانات الانبعاثات غرامات تصل إلى مليوني يوان (278 ألف دولار أميركي) وخصومات من مخصصاتهم المستقبلية من حصص التلوث المرخصة، بحسب لوائح السوق المعدلة.

تشمل التعديلات أيضاً تدابير تستهدف تقليل المعروض من الحصص المجانية حيث ترمي السوق، التي تواجه انتقادات لكونها متساهلة بشدة، بذل جهود أكثر لإجبار كبار الشركات المسببة للانبعاثات على خفضها.

توسيع سوق الكربون في الصين يواصل مسؤولو البيئة الصينيون دراسة خطط توسيع السوق لتتضمن قطاعات إضافية، بما فيها إنتاج الألمنيوم والأسمنت، بداية من العام الحالي. وتستهدف الخطط تغطية نحو 70% من انبعاثات البلاد مع حلول 2030، ضمن جهود الوفاء بتعهد الرئيس الصيني شي جين بينغ للصين بالوصول إلى صافي صفر انبعاثات مع حلول 2060.

يدرس المسؤولون الحكوميون استخدام أدوات أخرى من بينها توسيع التداول في سوق الامتثال لتتضمن المؤسسات المالية، وإطلاق آلية إقامة مزادات، وإعادة تفعيل تعويضات الكربون الطوعية، بحسب شي يانغ، أستاذ التحولات المستدامة بمجالات البناء والبنية التحتية بجامعة «كوليدج لندن».

تشير التوقعات أيضاً إلى أن أسعار ترخيص حصص الانبعاثات السنة الجارية سترتفع إذ تسهم اللوائح الأكثر صرامة بتقليص الفائض. وجرى تداول حصص الكربون عند 74.53 يوان للطن الجمعة الماضية.



وحدة أبحاث الطاقة: السيارات الكهربائية محاطة بالأزمات.. والصين تحتل عرش المبيعات أحمد بدر الطاقة

أصبح الحديث عن السيارات الكهربائية موضوعًا شائكًا للغاية، إذ ترصد وحدة أبحاث الطاقة تنوع الاتجاهات بين مؤيد ومعارض، في توقيت تراكمت فيه مئات الآلاف من السيارات حتى الآن، مع انخفاض مبيعاتها.

وفي هذا السياق، يقول الباحث رجب عزالدين، إن المركبات الكهربائية أصبحت محاطة بالإشكالات والتحديات، حتى في الدول الغربية المتصدرة لصحوة هذا النوع من السيارات.

جاء ذلك خلال مشاركته في حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، التي يقدمها بمساحات منصة «إكس» (تويتر سابقًا) مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجري، بعنوان «المستقبل المظلم: السيارات الكهربائية والنفط».

أسواق السيارات الكهربائية العالمية

أوضح الباحث رجب عزالدين، أنه لوحظ خلال العام الماضي وجود مجموعة من الملاحظات الرئيسة في أسواق السيارات الكهربائية العالمية، أولها كان تباطؤ نمو المبيعات، على الرغم من الحصص المخصصة التي تُعلن بشأن مبيعات هذه السيارات عالميًا.

وأضاف: «بالنسبة للأرقام المتعلقة بمبيعات السيارات الكهربائية حول العالم -التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة- فإنها قد نمت بنسبة 31% خلال عام 2023، إذ بلغ عدد السيارات المباعة 13.6 مليون وحدة، من إجمالي 88 مليون سيارة بيعت حول العالم».

لكن، وفق عزالدين، بلغ إجمالي عدد السيارات على الطريق حول العالم 1.5 مليار وحدة من مختلف الأنواع، كان من بينها نحو 26 مليون سيارة كهربائية على الطريق في 2022، وقد تصل إلى نحو 40 مليون وحدة بإضافة مبيعات العام الماضي 2023.

ويوضح الباحث في وحدة أبحاث الطاقة، خلال مشاركته في برنامج «أنسيات الطاقة»، أن هذا الرقم يعبر عن فجوة كبيرة جدًا، إذ إن رقم 40 مليون سيارة، لا يعدّ كبيرًا، مقارنة مع إجمالي 1.5 مليار سيارة على الطريق.

ولفت إلى أن هناك ملاحظة ثانية، تتعلق بتراجع أرباح شركة تيسلا الأمريكية (Tesla)، إذ إنه للمرة الأولى تتراجع الأرباح التشغيلية إلى النصف، خلال الربع الأخير من العام الماضي 2023، في حين تراجع الأرباح بنسبة 30% على أساس

سنوي.

وتابع: «فيما يخص انخفاض أرباح تيسلا، يشير الأمر هنا إلى نوع من التحدي، إذ جاء بعد محاولة من مالك الشركة إيلون ماسك لخفض الأسعار، ليتمكن من منافسة شركة «بي واي دي» (BYD) الصينية، التي سبق له أن سخر منها في عام 2011، في أحد اللقاءات التلفزيونية، حينما سألوه عن السيارات الكهربائية في الصين، فردّ بأنه لا يشعر أن الصينيين لديهم تكنولوجيا».

وأردف: «خلال العام الماضي 2023، تمكنت شركة بي واي دي الصينية من إزاحة تيسلا عن عرش أكبر بائعي السيارات الكهربائية حول العالم، وحازت على هذا اللقب، فيبدو أن سخرية إيلون ماسك ارتدّت إلى صدره».

الملاحظة الثالثة، وفق الباحث في وحدة أبحاث الطاقة، هي أن السيارات الكهربائية ما زالت حتى الآن منحصرة في نماذج السيارات الفاخرة، إذ أشار تقرير لإدارة معلومات الطاقة الأميركية أن نحو 91% من مبيعات السيارات العاملة بالبطارية في الولايات المتحدة خلال الربع الثالث من 2023 كانت من الفئة الفاخرة.

ومن المفارقات، وفق عزالدين، أنهم سبّبوا هذه الظاهرة، بإعلانهم أن هذه الفئة هي القادرة على الدفع، لذلك ما زالت المركبات الكهربائية تعاني من العجز في اختراق الفئة الأساسية من المستهلكين، بسبب ارتفاع الأسعار، رغم الإعانات والحديث عن الإعفاءات الضريبية.

أزمات وتحديات السيارات الكهربائية

قال الباحث في وحدة أبحاث الطاقة رجب عزالدين، إن الحديث بدأ يتصاعد عن إشكالات وتحديات السيارات الكهربائية بداية من الأسعار، مرورًا بتكاليف التأمين المرتفعة عليها، ومشكلاتها المتعلقة بالوزن الثقيل، وتآكل الإطارات، وصولًا إلى تنافرها مع أنماط الحياة التي تعوّد عليها البشر.

وأضاف: «مسألة تنافرها مع حياة البشر تعدّ نقطة مهمة، لأن الأصل أن الإنسان يبحث في مسألة السيارات عن الراحة، لذلك يرى بعضهم أن السيارة الكهربائية غير مألوفة بالنسبة لأنماط حياة تكونت على مرّ السنين، إذ يريد الإنسان أن يملأ خزان الوقود بسهولة، ولا يريد أن يشعر بالقلق حول ما إن كانت هناك محطة لشحن السيارة أم لا، وهل ستعمل، أم تكون معطلة».

ولفت الباحث رجب عزالدين، إلى أن بعضهم يرون أن السيارات الكهربائية يمكن أن تقيّد حركة المسافر، لأن أماكن انتشار نقاط الشحن ليست واسعة، فيخشى بعضهم أن تفرغ البطارية وتتوقف السيارة.

وأشار إلى تقرير نشرته منصة الطاقة المتخصصة، عن المشكلات الضريبية المرتبطة بالسيارات الكهربائية، وما سيحدث بشأن الضرائب التي ستؤخذ على الوقود، والتي من المتوقع أن تتلاشى مع استبدال هذه السيارات، لا سيما أنها تُقدّر في أوروبا بنحو 160 مليار دولار.

بالإضافة إلى ذلك، وفق الباحث، ستحتاج السيارات الكهربائية إلى دعم أكبر بكثير من ذلك، فهي من ناحية ستخفض الحصيلة الضريبية للدول، ومن ناحية أخرى ستحتاج إلى إعانات، لذلك فإن الأمر يمثل إشكالاً كبيراً بالفعل، على الرغم من أن الحديث هنا عن دول وضعها المالي قوي، فما بال الدول الأخرى التي تواجه أزمات مالية؟

وتابع: «لاحظنا كذلك وجود زيادة في مخزونات السيارات الكهربائية، وصلت في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي 2023 إلى الارتفاع بنسبة 500%، وهو ما يعني وجود ضعف شديد في تصريف المركبات الكهربائية، مما أدى إلى أن بعض الشركات خفضت خطط إنتاجها، مثل فورد (Ford) وجنرال موتورز (GM)، لحين تصريف الإنتاج الزائد».

السيارات الكهربائية الصينية

قال الباحث في وحدة أبحاث الطاقة رجب عزالدين، ردًا على سؤال من مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجى بشأن صناعة السيارات الكهربائية الصينية، إن بكين تستحوذ في الوقت الحالي على صناعة هذا النوع من السيارات.

وأوضح الباحث في وحدة أبحاث الطاقة أن شركة بي واي دي الصينية استطاعت إزاحة منافستها الأميركية تيسلا عن عرش المبيعات، بالإضافة إلى وجود منافسة قوية جدًا فيما يتعلق بالأسعار، إذ إنه عندما حاولت الشركات الأميركية خفض الأسعار، شهدت هزة قوية جدًا في أرباحها.



الهند تترقب فاتورة كهرباء «صفيرية» بوعد حكومي

حياة حسين

الطاقة

يتربق مواطنو الهند فاتورة كهرباء صفيرية، كما وعد رئيس الوزراء ناريندرا مودي، في احتفال أمس الأحد 4 فبراير/شباط 2024.

وقال مودي، خلال افتتاح عدد من مشروعات الطاقة: «وَعَدْنَا السابق كان وصول الكهرباء لكل منزل في الهند، والآن نعدكم بتكلفة صفيرية للكهرباء».

وتستهدف حكومة الهند تحقيق أمل فاتورة كهرباء صفيرية من خلال قدرة الطاقة الشمسية المركبة على أسطح المنازل، وفق تصريحات مودي، التي اطلعت عليها منصة الطاقة المتخصصة.

وسجلت واردات الهند من الألواح الشمسية صعودًا ملحوظًا خلال النصف الأول من العام المالي الجديد (2023-2024)، لتتجاوز إجمالي الواردات خلال العام السابق بأكمله.

ومنذ أبريل/نيسان وحتى 24 أكتوبر/تشرين الأول، بلغت قدرات واردات الوحدات الشمسية 8.9 غيغاواط، في حين بلغ الإجمالي للعام المالي السابق 2.6 غيغاواط، وفق بيانات حكومية.

وتستهدف نيودلهي إضافة 50 غيغاواط سنويًا من الطاقة الشمسية حتى عام (2050)، كما تطمح لزيادة سعة الطاقة المتجددة إلى 500 غيغاواط بحلول عام (2030).

فاتورة كهرباء صفيرية للمنازل
قال رئيس الوزراء ناريندرا مودي، إن الحزب الحاكم في الهند (بهاراتيا جاناتا) يضع في مركز اهتمامه التحرك نحو توفير فاتورة كهرباء صفيرية للمنازل في البلاد.

جاء ذلك خلال افتتاح عدد من المشروعات في ولاية غوهاتي، باستثمارات تبلغ 115.9 مليار روبية (1.4 مليار دولار أميركي)، حسبما ذكرت صحيفة «ذا إيكونوميك تايمز-إنرجي وورلد»، يوم الإثنين 5 فبراير/شباط 2024.

(الدولار الأميركي = 83.07 روبية هندية).

وأضاف مودي أن الحكومة أدرجت في موازنتها مخصصات مالية هائلة لتمويل محطات الطاقة الشمسية على أسطح المنازل.

وتابع: «تلك المخصصات ستسهم في تزويد نحو 10 ملايين منزل هندي في تركيب محطات طاقة شمسية على الأسطح، ومن ثم تتحقق خطوة فاتورة كهرباء صفرية.. إن هدف الحزب هو الوصول لكل مستفيد».

وقال: «إن هدفنا هو توفير حياة مريحة لكل مواطن هندي، وهذا واضح من حجم مخصصات الإنفاق على البنية التحتية في موازنة العام المالي الذي يبلغ 11 تريليون روبية»، (132.418 مليار دولار أميركي).

دعم الطاقة الشمسية على الأسطح

أعلن وزير الطاقة المتجددة الهندي راج كومار سينغ، قبل أيام، زيادة دعم تركيب ألواح الطاقة الشمسية على أسطح المنازل بنسبة 40%، لتصل إلى 60%، في إطار خطة «سوروداي»، وفق تقرير منفصل للصحيفة ذاتها، في 2 فبراير/ شباط 2024.

وأشار إلى أن الفئات التي ستحصل على هذا الدعم، هي التي يقلّ استهلاكها عن 300 وحدة (الوحدة تساوي 1 كيلوواط/ ساعة)، إضافة إلى الأضعف اقتصاديًا، والتي يصعب عليها الحصول على قروض.

وأوضح الوزير أن نسبة الدعم ستزيد للولايات الشمالية والواقعة في هضاب الهند، إلى 70%.

ويموّل المستهلكون الحاصلون على الدعم النسبة المتبقية، وهي 40% من تكلفة محطات الطاقة الشمسية على المنازل، من خلال قروض ميسرة وطويلة، قد تمتد مدة السداد فيها إلى 10 سنوات.

وأشار الوزير إلى أن المستفيدين من هذا البرنامج يستطيعون توليد كهرباء للاستعمال المنزلي، وبيع الفائض إلى شركات توزيع الكهرباء بصورة مباشرة.

وقدّر سينغ تكلفة وحدة الطاقة الشمسية التي تولّد نحو كيلوواط كهرباء بنحو 50 ألف روبية (601.9 دولار أميركي)، تستطيع تزويد المنزل بنحو 120 وحدة شهريًا.

الاعتماد على الفحم

تعتمد الهند في توليد أكثر من 60% من احتياجاتها من الكهرباء على الفحم، وتحتلّ الدولة الآسيوية العملاقة، والأعلى كثافة سكانية في العالم، المركز الثالث في حجم انبعاثات غازات الدفيئة.

ومع ذلك، أعلنت نيودلهي التزامها بتحقيق الحياد الكربوني عام 2070، وذلك خلال قمة المناخ كوب 26، التي عُقدت في إسكتلندا عام 2021، وشارك بها رئيس الوزراء ناريندرا مودي.

ولم يشارك مودي في القمة التالية، التي عُقدت في مدينة شرم الشيخ المصرية وهي كوب 27 في 2022، لكنه حضر في القمة الأخيرة في الإمارات (كوب 28) التي انعقدت العام الماضي (2023).

وتسعى الهند إلى تحقيق تحول الطاقة من خلال تدشين مشروعات الطاقة المتجددة الشمسية والرياح، على وجه الخصوص، إذ تأمل نيودلهي بأن تتمكن بذلك من تحقيق هدف الحياد الكربوني في الموعد الذي التزمت به.



أرامكو السعودية تثبت سعر الخام العربي الخفيف إلى آسيا في مارس ياسر نصر الطاقة

أعلنت شركة أرامكو السعودية تثبيت أسعار البيع الرسمية لشحنات الخام العربي الخفيف لعملائها في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، خلال شهر مارس/آذار (2024).

وقررت عملاقة النفط السعودية، وفق وثيقة التسعير التي حصلت منصة الطاقة المتخصصة على نسخة منها، تثبيت أسعار البيع الرسمية للخام العربي الخفيف إلى آسيا خلال مارس/آذار المقبل، عند 1.50 دولارًا للبرميل فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي، وهي نفس مستويات فبراير/شباط.

وتأتي أسعار بيع النفط السعودي، التي حدّتها أرامكو، متزامنةً مع تحقيق أسعار النفط مكاسب شهرية خلال شهر يناير/كانون الثاني المنصرم (2024)، مع تزايد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط والمخاوف من نقص الإمدادات.

سعر برميل النفط السعودي

حدّدت أرامكو سعر البيع الرسمي لشحنات الخام العربي الخفيف لشهر مارس/آذار 2024، إلى دول شمال أوروبا والبحر المتوسط بعلاوة 0.90 دولارًا للبرميل فوق خام برنت، وهي نفس أسعار فبراير/شباط.

في الوقت نفسه، حدّدت الشركة السعودية سعر البيع للولايات المتحدة خلال مارس/آذار، عند مستوى أسعار فبراير/شباط؛ أي بعلاوة 5.15 دولارًا فوق مؤشر آرغوس.

جاءت الأسعار الجديدة، التي أعلنتها شركة أرامكو السعودية، اليوم الإثنين 5 فبراير/شباط 2024، متوافقة مع توقعات التجار بتثبيت أسعار الخام العربي إلى آسيا في مارس/آذار المقبل، عند أدنى مستوياتها خلال عام.

وتوقّع متعاملون في سوق النفط الإبقاء على العلاوة السعرية لبيع الخام العربي الخفيف فوق متوسط سعر خامي عمان ودبي، بنحو 1.5 دولارًا للبرميل، وهي العلاوة السعرية نفسها لمبيعات فبراير/شباط، حسبما ذكرت بلومبرغ.

بينما قدّر بعضهم تطبيق زيادة بنحو 15 سنتًا للبرميل، وقالت مصفّاتان إن هناك احتمالًا لرفع الأسعار بنحو 60 سنتًا للبرميل و75 سنتًا للبرميل على التوالي.

إنتاج النفط في السعودية

يأتي قرار أرامكو السعودية بتثبيت أسعار بيع الخام العربي الخفيف تزامناً مع قرارها بوقف خطتها لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى 13 مليون برميل يوميًا، التي أعلنتها قبل نحو 4 سنوات.

وأعلنت عملاقة النفط السعودية، يوم الثلاثاء 30 يناير/كانون الثاني (2024)، تلقيها توجيهًا من وزارة الطاقة بالحفاظ على مستوى الطاقة الإنتاجية القصوى للاستدامة عند 12 مليون برميل يوميًا، وعدم الاستمرار في رفع الطاقة الإنتاجية القصوى للاستدامة إلى مستوى 13 مليون برميل يوميًا.

وكانت أسعار الخام العربي الخفيف إلى دول قارة آسيا قد شهدت ارتفاعات لمدة 7 أشهر متتالية، منذ مايو/أيار 2023 حتى نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وفق ما رصدته منصة الطاقة المتخصصة.

ويبلغ إنتاج السعودية من النفط حاليًا نحو 9 ملايين برميل يوميًا، بالتزامن مع تنفيذها خفضًا طوعيًا بمقدار مليون برميل يوميًا، يستمر حتى نهاية الربع الأول من الجاري، إلى جانب 500 ألف برميل يوميًا في إطار خطط أوبك+ مستمرة حتى نهاية 2024، لضبط سوق النفط العالمية.

وبلغ حجم التخفيضات الطوعية من جانب السعودية وبعض الدول الأعضاء في تحالف أوبك+ نحو 2.193 مليون برميل يوميًا، حتى نهاية مارس/آذار 2024.

يُشار إلى أن شركة أرامكو السعودية تبيع نحو 60% من شحنات الخام العربي الخفيف إلى عملائها في قارة آسيا، وفي مقدمتهم الصين -أكبر مستورد للنفط في العالم- واليابان وكوريا والهند.



مشروع مصفاة تكرير في بنغلاديش يخسر السعودية والكويت.. ما القصة؟ أسماء السعداوي الطاقة

يعاني قطاع التكرير في بنغلاديش من شح المصافي رغم ارتفاع الطلب في البلد الذي يقترب عدد سكانه من 174 مليون نسمة، وفي الوقت الذي تتكبد فيه خزينة الدولة المثلث كاهلها بالديون تكلفة استيراد النفط والمشتقات بالدولار الشحيح.

ولا توجد سوى مصفاة وحيدة في تشاتوغرام أسستها شركة المصفاة الشرقية المحدودة (ERL) في عام 1960، ثم دخلت حيز التشغيل بعد 8 سنوات، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتصل القدرة الإنتاجية للمصفاة إلى 1.5 مليون طن سنويًا (8.5 ملايين برميل)، وتلي 20% فقط من الطلب، وكانت تعتمد على نفط حقل أغا جاري في إيران، ثم جرى تحديثها لاستقبال النفط المستورد من السعودية وأبو ظبي في أواخر سبعينيات القرن الماضي.

(الطن = 7.1 برميلًا).

وخضعت المصفاة لعمليات تطوير في منتصف التسعينيات لإنتاج مشتقات نفطية متنوعة، لكن المصفاة قديمة، ولم تعد تكفي لتلبية الطلب على المشتقات الذي تضاعف عدة مرات، إلى 7.5 ملايين طن حاليًا.

وبسبب قدم المصفاة وقدراتها الضعيفة على التكرير، حُرمت بنغلاديش من فرصة الاستفادة من النفط الروسي الرخيص، مثلما فعلت الهند والصين.

وواجهت فكرة إقامة ثاني مصافي التكرير في بنغلاديش عقبات كثيرة منذ طرحها على السعودية والكويت والصين لأول مرة، ورغم الترحيب والاهتمام، لم يحرز المشروع تقدمًا.

وتتراوح قيمة الاستثمارات بالمصفاة الجديدة بين 12 و15 مليار دولار، ويمكنها أن تضمن أمن الطاقة على المدى الطويل، بالإضافة إلى كسب مليارات الدولارات سنويًا نظير تصدير المشتقات، فضلًا عن توفير النقد الأجنبي المستنزف في الواردات.

ثانية مصافي التكرير في بنغلاديش

أبدت رئيسة الوزراء الشيخة حسين واجد اهتمامًا كبيرًا بتحقيق أمن الطاقة في بنغلاديش على المدى الطويل، كما أعربت عن رغبتها في إقامة مصفاة نفط جديدة ومرافق جديدة للغاز المسال والبتروكيماويات في أقرب وقت.

من جانبها، أطلقت وزارة الطاقة عدّة مبادرات لتحديث وتوسيع نطاق المصفاة الوحيدة على مدار العقدين الماضيين.

ويقول خبراء، إن مصفاة تشاتوغرام قديمة للغاية، ولا يمكنها اللحاق بركب المصافي الأحدث والأكثر كفاءة، ثم عادوا وأعربوا عن رغبتهم في توسيع نطاقها فقط، لكن الأمر ربما لا يكون مجديًا من الناحية التقنية، كما أنها تقع داخل منطقة مكتظة بالسكان.

وربما يكون الخيار الأفضل إقامة مصفاة حديثة بسعة 20 مليون طن لتدعيم صناعة التكرير في بنغلاديش، في مدينة ماتارباري الساحلية، إذ يمكن لناقلات النفط الكبيرة جدًا تفريغ شحنات الخام بأمان.

وحاولت شركة بنغلاديش بتروليوم (BPC) إجراء اتصالات مع الكويت والسعودية والصين للمشاركة ببناء ثاني مصافي التكرير في بنغلاديش داخل إطار مشروع مشترك، أو على أساس الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

من جانبها، أبدت شركة نفط الكويت (KOC) اهتمامًا بالمشاركة في مشروع مشترك مع شركة بنغلاديش بتروليوم وشركة المصفاة الشرقية المحدودة، بحسب تقرير صحيفة «ذا بيزنس ستاندر» (The business standard).

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2022، جرى حثّ الشركة الكويتية على تسريع وتيرة بناء المصفاة، لكن لم يُحرز أيّ تقدّم يُذكر، ثم اتجهت الشركة للاستثمار في مصفاة نفط ضخمة في فيتنام.

كما أبدت الصين اهتمامًا ببناء المصفاة الجديدة في بنغلاديش، واقترحت تطوير المشروع بموجب قرض صيني، وهو ما رفضته شركة بنغلاديش بتروليوم، بسبب العبء الهائل الذي سيخلفه القرض على كاهل الدولة.

أرامكو السعودية

في عام 2017، أدّى سفير بنغلاديش لدى السعودية في ذلك الوقت، غلام موشي، دورًا كبيرًا في إقناع رئيس شركة أرامكو العملاقة بالاستثمار في مصفاة تكرير النفط الجديدة.

وبالفعل، أبدت أرامكو اهتمامًا بالمشاركة في الاستثمار بحزمة شاملة تتضمن إقامة مصفاة ضخمة بقدرة إنتاجية 20 مليون طن مع شركة المصفاة الشرقية المحدودة، ومرافق الغاز المسال مع شركة النفط والغاز الحكومية بتروبانغلا (Petrobangla) ومجمع بتروكيماويات مع شركتي بتروبانغلا وشركة «بي سي آي سي» (BCIC).

ولسوء الحظ لاقى المشروع اهتمامًا باردًا من شركتي بنغلاديش بتروليوم وبتروبانغلا، ولم تقدّما التعاون المطلوب لإقناع أرامكو بالاستثمار في بنغلاديش.

ونتيجة لذلك، أُصيب فريق أرامكو بالإحباط، واتّجه للاستثمار في الصين وكوريا الجنوبية والهند، وهو ما حرم بنغلاديش من وجود أرامكو على أراضيها، وإقامة مشروعات استثمارية ضخمة.

ولفت السفير إلى افتقار بنغلاديش للخبراء المطلوبين لجذب الاستثمارات الأجنبية، وللتعامل مع أصحابها.

وعمّا إذا كان من الممكن إحياء المفاوضات مع أرامكو، قال: «الأمر ممكن بشرط إعداد الفريق الصحيح المزود بالإستراتيجية المناسبة، ومن المحتمل بصورة كبيرة أن يحدث ذلك حالياً، وخاصة في ضوء حرص القائد الديناميكي ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان على رؤية تقدّم بنغلاديش».

القطاع الخاص ومخاوف مشروعة

يتردد داخل أوساط قطاع تكرير النفط في بنغلاديش أن بعض رجال الأعمال يفضّلون مواصلة استيراد المشتقات النفطية بدلاً من تحقيق الاكتفاء الذاتي؛ بسبب المكاسب المالية والعمولات الضخمة التي سيحصلون عليها نظير الاستيراد.

وفي تحول كبير، تتجه الحكومة -حالياً- نحو السماح للقطاع الخاص باستيراد النفط الخام وتكريره عبر إقامة وإدارة مصافي تكرير، ثم تسويق المنتجات عبر شبكاته الخاصة؛ لأن الحكومة لم تتمكن من توسيع نطاق المصفاة الوحيدة للحاق بركب الطلب المتسارع.

لكن مسألة الطاقة قضية حساسة للغاية بالنسبة للأمن القومي؛ ولذلك يقول خبراء، إن خروج أمر مصافي التكرير من يد الحكومة وانتهائه بيد عدد صغير من رجال الأعمال والنقابات ربما يعرض كلاً من الاقتصاد والأمن القومي للخطر في المستقبل.



مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية تترقب انطلاقة قوية خلال 2025 سامر أبو وردة الطاقة

تسير وتيرة مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية بخطى سريعة، إذ تشهد تطورات كبيرة حاليًا، وتترقب انطلاقة مهمة في عام 2025، ضمن المرحلة الخامسة من مشروعات البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تشرف عليه وزارة الطاقة.

ويهدف البرنامج إلى زيادة إسهام مصادر الطاقة المتجددة والغاز في الوصول لمزيج الطاقة الأمثل لإنتاج الكهرباء، وإحلال الوقود السائل، ليشكّل كل منهما ما يقارب 50% في مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء بحلول عام (2030)، وفق بيانات طالعها منصة الطاقة المتخصصة.

وتُعَدُّ الشركة السعودية لشراء الطاقة «المشتري الرئيس» المسؤولة عن إعداد الدراسات التمهيدية، وطرح وشراء الكهرباء التي ستنتجها مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية، إذ أُرست -حتى الآن- مشروعات تتجاوز قدرتها الإجمالي 12.6 غيغاواط، تحت مظلة البرنامج الوطني للطاقة المتجددة.

البرنامج الوطني للطاقة المتجددة

في 13 نوفمبر/تشرين الثاني (2023)، أعلنت الشركة السعودية لشراء الطاقة «المشتري الرئيس» فتح باب التأهل للمنافسة على 4 من مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية، بحسب الموقع الرسمي للشركة.

بلغ إجمالي سعة الطاقة الإنتاجية لمشروعات الطاقة الشمسية في السعودية الـ4 المُعلن نحو 3700 ميغاواط، بما يدعم جهود المملكة لزيادة حصة الطاقة الشمسية خصوصًا في مزيج الطاقة لإنتاج الكهرباء.

وشملت المشروعات السعودية المُعلنة، مشروع الصداوي في المنطقة الشرقية بطاقة 2000 ميغاواط، ومشروع المصع بمنطقة حائل بطاقة 1000 ميغاواط، ومشروع الحناكية (2) في المدينة المنورة بطاقة 400 ميغاواط، ومشروع رايغ (2) في مكة المكرمة بطاقة 300 ميغاواط.

محطة الحناكية

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أعلنت كل من شركة أبوظبي لطاقة المستقبل «مصدر»، وشركة «إي دي إف رينوبلز»، و«شركة نسما» السعودية، توقيع اتفاقية شراء طاقة مع الشركة السعودية لشراء الطاقة، يطور بموجبها ائتلاف الشركات الثلاث محطة طاقة شمسية بقدرة 1100 ميغاواط في المملكة.

تنص الاتفاقية على أن يعمل الائتلاف لتسخير الخبرات الواسعة لكل من «مصدر» و«اي دي اف رينوبلز» وشركة نسما» السعودية في مجال الطاقة المتجددة، لتطوير هذا المشروع الذي تُقدَّر تكلفته بنحو مليار دولار، بحسب بيان أصدره تحالف الشركات الثلاث.

وستوفر المحطة عند اكتمالها الكهرباء لأكثر من 190 ألف منزل، وتسهم في تفادي إطلاق أكثر من 1.8 مليون طن من الانبعاثات الكربونية سنويًا، ما يمثل إنجازًا كبيرًا بمشروعات الطاقة الشمسية في السعودية،

ومن المتوقع أن تدخل محطة الحناكية للطاقة الشمسية، الواقعة في منطقة المدينة للنورة، حيز التشغيل في عام 2025، وستصبح أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية، وإحدى كبريات محطات الطاقة الشمسية في موقع واحد على مستوى العالم.

وكانت الشركة السعودية لشراء الطاقة قد أرست عطاء تطوير المشروع على الائتلاف الذي قدّم أقلّ سعر تكلفة، وبلغ 16.84 دولارًا لكل ميغاواط/ساعة.

وسيعمل الائتلاف على تطوير وتشغيل وتملك محطة الحناكية بموجب اتفاقية مع الشركة السعودية لشراء الطاقة لمدة 25 عامًا، وفق ما طالعه منصة الطاقة المتخصصة.

ومن المنتظر توفير ما لا يقلّ عن 19% من المعدّات والمواد والخدمات من شركات سعودية خلال مرحلة الإنشاء، وستصل نسبة الكوادر السعودية العاملة إلى 50% خلال الأعوام الـ10 الأولى من التشغيل، ومن المتوقع أن ترتفع إلى 75% خلال كامل المدة التشغيلية للمشروع، بهدف دعم الاقتصاد المحلي.

يُشار إلى أن المملكة كانت قد طرحت 4 جولات من مناقصات مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية، جذبت نحو 15 شركة محلية وعالمية، واختارت منها 5 في القائمة القصيرة.

مشروع طبرجل للطاقة الشمسية الكهروضوئية في 7 نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وقّعت الشركة السعودية لشراء الطاقة اتفاقية شراء الطاقة لمشروع طبرجل للطاقة الشمسية الكهروضوئية، ضمن مشروعات المرحلة الرابعة من البرنامج الوطني للطاقة المتجددة، الذي تُشرف على تنفيذه وزارة الطاقة، بسعة إجمالية تبلغ 400 ميغاواط.

وقّعت الاتفاقية مع تحالف بقيادة شركة «جنكو باور»، وشركة «صن غلير» وشركة «صن لايت انيرجي»، بسعر شراء للكهرباء بلغ 6.40 هللة لكل كيلوواط/ساعة (1.70 سننًا أميركيًا)، ومن المتوقع أن يسهم المشروع في تزويد نحو 75 ألف وحدة سكنية تقريبًا بالطاقة الكهربائية المتجددة سنويًا.

الطاقة الشمسية المركزة في مدينة نيوم تشهد تقنيات الطاقة الشمسية في السعودية تطورات مهمة من شأنها توفير مصادر الطاقة المتجددة للمشروعات القومية

الكبرى مثل مشروع نيوم، إذ قاد فريق من العلماء بجامعة الملك سعود بحثًا تضمّن تقييم عدد من السيناريوهات لنشر محطات الطاقة الشمسية المركّزة في مدينتين سعوديتين، هما الرياض وتبوك.

وكشفت دراسة حديثة أخرى من جامعة الأمير محمد بن فهد أن مدينة نيوم المستقبلية في السعودية ستستعمل مصادر الطاقة المتجددة التي تتمتع بأفضل فرص الانتشار، مثل الطاقة الشمسية المركّزة.

وقال الباحثون بجامعة الملك سعود، إن الدراسة تُقدّم طريقة جديدة للتفكير حول إمكانيات محطات الطاقة الشمسية المركّزة، ليس فقط لتوفير قدرات الأحمال الكهربائية الأساسية، ولكن لتكون بمثابة أصول لتوليد الكهرباء بصورة أكثر مرونة تجمع مزيجًا من حرارة الشمس المباشرة والكهرباء الفائضة من محطات الطاقة الكهروضوئية أو مزارع الرياح، التي قد تتعرض لفقدان جزء من قيمتها.

وأضاف الباحثون أن التقنية الجديدة سيكون بإمكانها توفير قدرات الأحمال الأساسية بصورة متجددة بالكامل، وفق ما نشره موقع بي في ماغازين، في 26 يناير/كانون الثاني 2024.

وخلص الباحثون إلى أن دمج الطاقة الشمسية المركّزة مع مشروعات الطاقة الكهروضوئية في مشروع واحد يمكن أن يوفر أفضل مُكون تنافسي من حيث التكلفة، لا سيما أن المدينتين لهما ظروف مناخية وإشعاعية مختلفة، وهي خطوة مهمة في طريق تطوير تقنيات مشروعات الطاقة الشمسية في السعودية.

شكراً